المخاطر السّوسيو اقتصادية في ضوء التغيّرات العالمية الراهنة

Socio-Economic Risks in Light of Global Changes

د. موسى كاف،

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر،
Moussa.kaf@univ-bba.dz

د. مراد بلخيري،

جامعة قسنطينة2- عبد الحميد مهري
mourad.belkhiri@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام19 /2021/04 **تاريخ القبول: 2021/05/22**

ملخص:

لم تعد الأخطار شأنا داخليا لدولة أو مجتمع ما، وليس باستطاعة أي دولة أن تحارب الأخطار لوحدها، فطرح كلّ من طوني بلير وأنطوني غيدنز فكرتهما الفلسفية "الطّريق الثالث" لتفادي الوقوع في دمار شامل للعالم.فالمخاطر اليوم تتنوّع وتتعدّد... وتهدّد كيانات مجتمعات ودول بالزوال، سواء بشكل مباشر وسريع، أو غير مباشر وبطيء، وهذا نتيجة تقدّم العلم والتقنية، أو نتيجة انتشار مبادئ الحداثة من علمانية وفردانية وتاريخانية.. أو ما بعد الحداثة من فوضى ولا نظام....إنّ هذه الورقة البحثية تحاول معالجة موضوع المخاطر من وجهة نطر سوسيولوجية، بالاعتماد على أفكار كلّ من أولريش بيك" و"أنطوني غيدنز، الذّيْن عالجا مرحلة الحداثة وما بعد الحداثة في ظل مجتمع المخاطر العالمي.

الكلمات المفتاحية: علم اجتماع المخاطر، الحداثة، ما بعد الحداثة، مجتمع المخاطرة، الكارثة.

Summary :
Dangers are no longer an internal matter for a country or society, and country can't fight dangers alone. Tony Blair and Anthony Giddens presented their philosophical idea as the "third way" to avoid the world's mass destruction, and in an effort to create a better society, which we relied on in our analysis of the subject.
The risks today vary and vary... Societies and states are threatened with extinction, whether directly, quickly, indirectly, and slow, as a result of the progress of science and
technology, or as a result of the spread of the principles of modernity: Individuality, Secularism, and historical, Or post-modernity: chaos, no system...This scientific paper attempts to address risks from a sociological perspective, drawing on the ideas of Ulrich Beck and Anthony Giddens, who have addressed the post-modernity in the global risks society.
Keywords: Sociology of Risk, Modernity, Postmodernism, Risk Society, Disaster.

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: mourad.belkhiri@univ-constantine2.dz

أولا. مقدمة:

إنّ التغيّر الذّي يشهده العالم منذ ستينات وسبعينات القرن الماضي إلى يومنا هذا، قد أنتج مفاهيم جديدة، وخلق أسلوب حياة مغايرة لما كانت عليه من قبل، وأوجد لنا مجتمعا جديدا يتّسم بالمخاطرة. ما دفع بالعديد من العلماء والمفكرين في مختلف التخصّصات ومنها علم الاجتماع إلى الكتابة والبحث والتقصّي في الموضوع، نذكر منهم: أولريش بيك Ulrich Beck وأنطوني غيدنز Anthony Giddens وكذا إلياس نوربرت Norbert Ilias الذّين ركزوا في دراساتهم على مفهوم الحداثة وإفرازاتها؛ حيث ساهمت وأدّت هذه الأخيرة إلى إنتاج تغيّرٍ اجتماعيّ مسّ كلّ أنساق الحياة، بعدما تحوّل الواقع الاجتماعي الجديد إلى حلبة للصّراع بين الأفكار والإيديولوجيات التّي فرضتها الدّول العظمى في ظل العولمة بعد سقوط النظام الاشتراكي سنة 1991، وسيادة النظام اللّيبرالي خاصة بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001، التّي أُعتُبِرت من أكثر

الأعمال الإرهابية ترويعا ولفتا للانتباه، وقد تردّد صداها في كلّ أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية والعالم بأسره، وفي أعقابها قيل أنّ هذا اليوم (2001/09/11) علامة تاريخية فارقة؛ بعدما سقطت فيها فجأة كل الافتراضات التّي حكمت الأسلوب الذّي كان يدير العالم.

في الواقع لم تؤذن الهجمات بظهور عالم جديد، بل سلطت الأضواء على الملامح الرئيسية للعالم الذّي كان قائما فعلا؛ فوصفها "مايكل ماندل بوم": "...إنّه وفي صباح يوم الثلاثاء الموافق الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001، اصطدمت طائرتان تجاريتان مختطفتان مباشرة بالبرجين التوأمين لمركز التجارة العالمية، أعلى مبنيين في مدينة نيويورك، وأدت الحرارة الناجمة عن انفجار الطائرتين والحرائق التي أشعلتها إلى انصهار الدعائم الفولاذية للمبنيين المؤلفين من 110 طوابق فانهارا، ممّا أدّى إلى مصرع ما يزيد على 2800 شخص. وفي نفس الوقت تقريبا اصطدمت طائرة مختطفة أخرى بمقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) في واشنطن[1]. حينها وجّهت الولايات المتحدة الأمريكية اتهاماتها إلى تنظيم القاعدة1، ليكون الإعلان على "الحرب على الإرهاب"[2].

فقد اتخذت الو.م.أ هذه العمليات الإرهابية ذريعة لانتهاج سياسة جديدة؛ استنادا إلى طروحات "صاموئيل هانتنغتون" المتعلقة بصدام الحضارات؛ أين قسّم فيها العالم إلى حضارات متصادمة وقال أنّ العالم سيشهد صراعا بين هذه الحضارات، وسيكون أشده بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية... لتشنّ الولايات المتحدة حربا على أفغانستان في 2001، ثمّ على العراق في عام 2003، مبرّرة ذلك بأنّ هذه الدول راعية للإرهاب، مع عدم طاعتها للقرارات الدولية الصادرة من مجلس الأمن المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل...[3] فكلّ تلك الممارسات مثّلت تهديدات صريحة للدول النامية الغنية، لكونها تمتلك ثروات مادية، طبيعية والرأس المال بشري، وبالتالي

سعت الدّول العظمى للتأثير فيها وإضعافها حتّى يسهل استغلال خيراتها وفرض هيمنتها عليها بشكل أكبر.

وأمام ضعف وعدم قدرة الدّول النامية على التكيّف مع التحوّلات السّياسية والسوسيواقتصادية الرّاهنة وكذا التطوّرات التّي أفرزتها العولمة، خاصة مع انتشار بعض المفاهيم الحديثة، مثل: الحداثة وما بعدها، الإرهاب العابر للقارات، التجارة العالمية، الصندوق الدّولي، اقتصاد السّوق، البنوك العالمية، الشركات الاقتصادية العملاقة، الأزمة الاقتصادية، الأزمة المالية، الهجمات السبيرانية والثورة الرقمية الحديثة...، وجدت نفسها أمام ضغوط ومخاطر ليس لها دخل فيها، وإنّما تتأثر بها، مع ضرورة التعامل معها.

من خلال ما تقدّم يأتي هذا المقال للتساؤل عن طبيعة المخاطر العالمية وانعكاساتها على المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حدّ سواء، بغية التعرّف والكشف عن الدّوافع التّي جعلت علماء الاجتماع يهتمّون بمجتمع المخاطر العالمي، وكذا التطرّق إلى نظرياتهم الاجتماعية لتجاوز الخطر أو الكارثة من منظور كلّ من: أولريش بيك وأنطوني غيدنز ونوربرت إلياس. مع التّساؤل عن مكانة المجتمعات العربية من المخاطر العالمية، والحلول التّي تقدمت بها الدّول الخمسة عشر الإفريقية لتجاوز مخاطر الاقتصاد العالمي الجديد وتحقيق ذاتها والحفاظ على مكانتها.

ثانيا. ضبط وتحديد المفاهيم:

1 . علم الاجتماع وعلم الاجتماع المخاطر:

أسّس الإنسان العلوم الاجتماعية خلال القرن الثامن عشر من أجل إنتاج وإعادة إنتاج واقع اجتماعي يكرّس مدنيته وإنسانيته. وعلم الاجتماع بكل فروعه وتخصصاته يعتبر من العلوم التي ساهمت في تطور الفكر وتغير أنماط الحياة الاجتماعية، لأنّ الاجتماع الإنساني ضروري، و"الإنسان مدني

بالطبع"[4]. وكأي مفهوم آخر فقد تعدّدت تعريفات علم الاجتماع نظرا لتعدد المدارس والتيارات والمنظورات الفكرية.

فنجد أنّ إميل دور كهايم يعرّفه بأنه: "علم الواقع الاجتماعي أو علم الوقائع أو الحوادث الاجتماعية وفي موضع أخر حينئذ يمكن أن تعرف السوسيولوجيا بأنها علم المؤسسات وتولدها وسيرها"[5]. أمّا برنارد فيلبس فقال بأنّه: "علم دراسة المجتمع"[6]. في حين نجد عبد الحميد لطفي يعتبره: "العلم الذي يدرس الظواهر الاجتماعية دراسة علمية بهدف الكشف عن القوانين والقواعد والاحتمالات التي تخضع لها هذه الظواهر في ترددها واتجاهها واختفائها"[7].

وهناك العديد من التعريفات لعلم الاجتماع حسب روبرت ميرتون R.Merton "أنه يوجد في الولايات المتحدة خمسة آلاف عالم اجتماع، وأنّ لكلّ منهم علم اجتماع خاص به"[8]. ومفهوم علم الاجتماع تطوّر وتغيّرت منظوراته كما يؤكّد ذلك ريمون آرون R. Aron، الذّي يرى أنّ علم الاجتماع يتميز في الواقع بالبحث الدائم عن نفسه، ويتّفق علماء الاجتماع كلّهم ربما على نقطة واحدة فقط هي صعوبة تحديد علم الاجتماع[9].

ويعد تعريف أنطوني غيدنز من بين التعريفات الحديثة لعلم الاجتماع؛ حيث يرى أنّه: "...علم اجتماعي، ينصب اهتمامه الرّئيسي على دراسة النّظم الاجتماعية التّي تخلّقت بفعل التحوّلات الصناعية التّي حدثت إبّان القرنين أو الثّلاثة الماضية"[10]. أو كما عرّفه في كتابه "عالم منفلت: كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا".

ونتيجة هذا المخاض العسير لعلم الاجتماع تكوينا وتحديدا لمفهومه، يظهر مؤخّرا تخصّص جديد هو "علم اجتماع المخاطر"، الذّي ارتبط بـ"أولريش بيك" منذ تأليفه لكتاب "مجتمع المخاطرة" سنة1986، وبعد عشرين سنة ألّف كتابًا آخر تحت عنوان:"مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الآمان

المفقود"؛ الذّي أشار في مقدمته إلى أنّ ما كان يبدو مبالغا فيه قبل 20 سنة أصبح أمرا واقعا محسوسا، وقد ترجم كتابه لأكثر من 10 لغات. وهو ما حفّز "بيك" بسبب الجدل الدائر في العالم بأكمله حول مجتمع المخاطر لمواصلة التفكير وتأليف كتاب "مجتمع المخاطر العالمي".

وعليه يمكن القول أنّ علم الاجتماع شهد تطوّرا وتغيّرا منذ نشأته، ولا وجود لاتفاق حول تعريفه، لاّ أنّه يدرس المؤسسات وتولّدها وسيرها... كما يدرس النظم الاجتماعية التي تخلّقت بفعل التحوّلات الصناعية التّي حدثت إبان القرنين أو الثلاثة الماضية.. في حين أنّ علم اجتماع المخاطر يدرس مجتمع المخاطرة، جاء نتيجة سخط المجتمعات من الآثار الجانبية للتحديث الناجح، فهو يبحث في كيفية إدارة المخاطر والأخطار الناتجة عن عصر الحداثة وما بعدها، والتّي تعد مخاطر عالمية يصعب معرفة أسبابها ونتائجها.

2 . مجتمع المخاطرة والكارثة:

يتكوّن مفهوم مجتمع المخاطرة من كلمتين مجتمع ومخاطرة، والمخاطر من الخطر بمعنى: الإشراف على الهلاك، كما يعرفه Le Petit LAROUSSE بأنّه: "إمكانية أو احتمال فعل حادث فيه أذى أو ضرر"[11].

ومفهوم الخطر عند "بيك" يتمتع بنفس القوّة المدمّرة للحرب، فالخطر معدٍ وقادر على تغيير شكل عدم المساواة، فالأزمة الاجتماعية قائمة على تسلسل هرمي، أمّا الخطر الجديد فهو في المقابل ديمقراطي يصيب الأغنياء والأقوياء، كما تصبح هزته واضحة في كافة المجالات؛ حيث تنهار الأسواق ولا تتمكن النظم القانونية من إدراك الحقائق، وتوجّه الاتهامات للحكومات، لكنّها تحظى في الوقت ذاته بفرض تصرّف وفعل جديد. وقد تطرق "بيك" إلى التمييز بين المخاطرة والكارثة أو بين المخاطرة والحكم المتنوع ثقافيا على المخاطرة، الأمر الذي يكتسب أهمية متزايدة دوما في عصر العولمة.

فالمخاطرة إذن لا تستوي مع الكارثة من حيث المعنى والأهمية، فالمخاطرة تعني التنبؤ بالكارثة، أي أنّ المخاطرة تتعلّق بإمكانية أن تطرأ أحداث وتطوّرات مستقبلية...، بينما يكون لكلّ كارثة محدّدة زمنيا ومكانيا أو اجتماعيا، لا يُعرف توقّع الكارثة تحديدا مكانيا أو زمنيا أو اجتماعيا ملموسا[12]. وتصبح المخاطرة واقعا، عندما تنفجر مفاعلات نووية أو عندما يحدث هجوم إرهابي يتحوّل إلى كارثة، والمخاطرة هي دائما أحداثا مستقبلية، ربما تكون تنتظرنا أو تهدّدنا.

أما مجتمع المخاطر فهو المجتمع الذي يُشرِف على الهلاك، وهذا بالذات ما يتوافق مع الوصف الذّي قدّمه "بيك"؛ من خلال الموقف الّذي يمكن أن ينتج أقل قرار فيه أخطارًا كثيرة.

وقد أدّت العولمة إلى نتائج بعيدة المدى، وتركت آثارها على جوانب الحياة الاجتماعية جميعها تقريبا. غير أنّها وباعتبارها عملية مفتوحة متناقضة العناصر، أسفرت عن مخرجات يصعب التكهّن بها أو السّيطرة عليها. فكثير من التغيرات الناجمة عن العولمة طرحت علينا إشكالات جديدة من الخطر، تختلف اختلافا بينا عما ألفناه في العصور السابقة؛ ففي الماضي كانت أوجه الخطر معروفة الأسباب والنتائج، حيث كان تهديد الفرد وأسرته بالمرض، الوفاة المبكر أو تهديد الجماعة بسبب المجاعات والأوبئة... أكبر بكثير في العصور الوسطى من اليوم؛ أمّا اليوم صارت المخاطر من النوع الذّي يتعذر علينا أن نعدد مصادره، وأسبابه، أو نتحكّم في عواقبه اللاحقة، مثل: الجينات البشرية، طب الإخصاب، تحويل كارثة المفاعلات النووية، التلوث والكوارث الطبيعية، حوادث الطرقات والسيدا، الإرهاب والجريمة المنظّمة... فمجتمع المخاطرة لا يعني مجتمعا عصريا نجح فيه على الأقل من حيث المبدأ، في التحكم في التهديدات التّي تهدد المجتمعات والأخطار المتعدّدة الناتجة عن الصناعة والتي تستلزم اتخاذ قرارات بمساندة منطق المخاطرة

إلّا أنّ هـذا التصـنيف لا يـرتبط بالتصـنيف الأول، أي بالحداثـة الاجتماعيـة الصناعية الحكومية القومية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بل بامتداد مخاطرها التي بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين أي أنه يـرتبط بالتجـارب التاريخيـة للأزمـات البيئيـة وتقـويض أمـن الرخـاء الحكـومي وخلافه[13].

3. الحداثة وما بعد الحداثة:

يقـول "جـان بودريـار": ليسـت الحداثـة مفهومـا سوسـيولوجيا أو سياسـيّا أو تاريخيا بحصر المعنى، وإنما هي صيغة مميزة للحضارة تعارض صيغة التّقليد، ومع ذلك تظل الحداثة موضوعا عامّا يتضمن في دلالته إجمالا الإشارة إلى التطوّر التّاريخي بأكمله والى التبدل في الذهنية[14].

فالحداثة إذن تدعو إلى إعادة النظر في كثير من الأشياء والتحرر من القيود فهي عمليـة تقدّميـة تـؤمن بالتاريخانيـة، وهي رؤيـة فلسـفية وثقافيـة جديـدة للعالم.

أمّا ما بعد الحداثة فهو مفهوم خلافيّ، ظهر كرد فعل لحركة الحداثة، وما بعد الحداثة تتضمن علاقة التوالي الزمني بين المفهومين، بدأ استخدامها في الثلاثينات من القرن العشرين.

وفي ظل المخاطر التّي مرّت بها المجتمعات الحديثة كتب "بودلير" عام1961، في مقدمة كتابه أزهار الشر قائلا: أنّ باريس هي مركز ووهج الغباء العالمي، فهل آمن المرء أن فرنسا قد تقود مسار التقدم مع هذه الحركة؟[15].

إنّ المقصـود بالغبـاء العـالمي في حـديث "بـودلير" لـيس إلّا إيمـان الحداثـة بنفسـها والإيمـان بقطـار انتصـاراتها الـذي لـن يتوقـف حسـب رأيـه، فنجـاح وتوسيع نطاق المرونة غير المحدودة للتكنولوجيا الحديثة إلا إمكانية التخلص

من كلّ صدفة، فكل شيء ثابت سيتبخر وسيستعمر المستقبل الحاضر، مثل رؤى التحرّر الدّيني في العصور الوسطى... لم يتجاوز المنشغلون المضادون والرّؤى التّي ظهرت مع الاستقواء الذاتي للحداثة، ثم انتزع منها صلاحياتها والمتمثلة في البروليتاريا والشيوعية والاجتماعية والقومية والذكاء الجديد أو القهر الصامت للجدال العلني. هذا ويرى "بيك" أنّ نظريات علم الاجتماع الكلاسيكية ترى أنّ نظام التصنيع الذي يبدو مستقلا وذاتيا قد تجاوز منطقه وحدوده وبالتّالي دخل في عملية الانحلال الذاتي.

لقد قامت أوروبا وفقا لمعاييرها ونقضها انتزاع سلطانها، ففتحت أفقا لتعددية حداثات سلطانها، وفتحت أيضا أفقا لتعددية حداثات ماضية ومستقبلية..، فالتجديدات تخدم دائما المؤسّسات والشركات ولا تخدم البشرية، ولم يتحسن الوضع بالنسبة للتنوير التقليدي، وأطلق عليه في البداية اسم تجديد ثمّ تقلّص إلى مشروع الحداثة ثم إلى ما بعد الحداثة، والآن تظهر كمجتمع مخاطرة عالمي.

وقد تطرق "بيك" إلى مفهوم الحداثة؛ حين يعتبرها شكلا نظريا لا أبعاد لها على الأرض؛ لأنّه يرى أنّ العالم لم يعد قادرا على التحكّم في الأخطار التّي تنتج عن الحداثة، ومنهم من يعتقدون أنّ المجتمع العصري يمكنه التحكم في الأخطار التّي تسبب الإخفاقات والهزائم التي عرفتها الحداثة، فالتغير المناخي يعد إنتاج التصنيع الناجح الذي أغفل تابعاته على الطبيعة والإنسان بشكل منظم، فالاقتصاد الوطني ينمو بسرعة شديدة، ويزداد الرخاء بشكل متسارع، لكن بالمقابل هناك مخاطر اجتماعية متعدّدة ومتزايدة، ناتجة عن انتشار المخاطر المصنعة وانعكاساتها على البيئة والصحة، مثل الاحتباس الحراري في الدول الصناعية.

وعلى هذا يعتقد "بيك" أنّه يجب التفريق ما بين مصطلح مخاطرة عالمية عن مصطلح الأبوكالوبس أو نهاية العالم، فهما لا يشتركان إلا في توقع الزوال

والدّمار. كما أشار بسخرية إلى الزوال القادم للعالم وإطلاق سراح الأسلحة الذرية والأسلحة الكيماوية والبيولوجية في 2001/09/11، وكارثة تسونامي وإعصار كاتارينا وانفلونزا الخنازير والإيدز... في تطوير قوتها المخيفة في الحاضر.

4 . الطريق الثالث:

إن فلسفة الطريق الثالث تسعى إلى تحقيق التواؤم بين بعض القيم التقدمية العرقية، التّي لازمت الإنسان وأرقته زمنا طويلا من ناحية، والتحديات الجديدة لعصر المعلومات وتراكم القوة والثروة واللامساواة... وتستند هذه الفلسفة إلى ثلاث دعائم أساسية، هي:[16]

- التزام الحكومات بأن تكفل تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين وترسخه ولا تسمح لأحد بأي امتيازات خاصة من أي نوع.
- مبدأ أخلاقي يقوم على المسؤولية المتبادلة التّي ترفض سياسات النبذ أو ما اصطلح عليه "غيدنز" الاستعباد الاجتماعي.
- توجه جديد لعملية الحكم يقوم على تمكين المواطنين ليتصرّفوا بأنفسهم بما يحقّق مصالحهم.

ورغم تعدّد الاجتهادات التي حاولت بلورة فلسفة الطريق الثالث، إلا أنّها تلتقي عند حقيقة هامة هي: أن الطريق الثالث لا يبدأ من الصفر باعتباره خلقا جديدا، وليست له أيّ مقدمات أو إرهاصات؛ بل هو عبارة عن تجديدٍ للديمقراطية الاجتماعية وليس اختراعا جديدا.

ثالثا. المخاطر الاجتماعية والاقتصادية:

من أهمّ المخاطر التّي تواجه المجتمعات المعاصرة، نذكر:[17]

1 . انتشار المخاطر المصنعة:

يواجه البشر عادة أنواعًا من المخاطر، غير أنّ ما يواجههم اليوم يختلف نوعيا عما صادفوه في الماضي، لقد تعرضت المجتمعات الإنسانية منذ عهد

قريب إلى مخاطر خارجية مثل: البراكين، الزلازل، المجاعات، العواصف... وكلّها ناجمة عن الطبيعة التي لا علاقة لها بالفعل الإنساني، بيد أننا نواجه اليوم أنواعا جديدة ومتزايدة من المخاطر المصنعة؛ أي تلك المخاطر الناجمة أساسا عن الصناعة والتطور الصناعي...

2 . المخاطر البيئية:

إنّ المخاطر الايكولوجية البيئية التي تواجه العالم اليوم بصور مختلفة، ويساور الأوساط العلمية قلقا متزايدا من الاحتباس الحراري وآثاره على الغلاف الجوي للأرض، ويجري الحديث عن التغيرات في أنماط المناخ باعتبارها أسبابا محتملة للفيضانات التي غمرت مناطق واسعة، مثل الصين عام 1998، وموزنبيق عام 2000. ونظرا للغموض الذي يحيط بأسباب المخاطر البيئية، فانّه لم يتضح حتّى الآن أفضل السبل لمعالجتها. وتتجلى المخاطر المصنعة، بأوضح صورها التي تطرحها البيئة الطبيعية نتيجة النمو الحضاري والإنتاج، والتلوث الصناعي وبرامج تطوير الطاقة النووية، وقد تظافرت نتائج هذه العمليات لنشر الدمار في البيئة...

وقد صدر تقرير للجنة الاستشارية للمناخ بين الدول IPCC شهر فيفري 2007 يفيد أنّ الجدل الأكاديمي حول تغير المناخ قد انتهى؛ إلا أنّ المناقشات السياسية والأخلاقية مازالت متوقفة عند نقطة جديدة، فالإنسان يحمل الوزر الأساسي تجاه ارتفاع درجة الحرارة على مستوى العالم. ووفقا لتأكيدات العلماء التي وصلوا إليها في بداهة نادرة بالنسبة لواحد من تلك الأسئلة متعددة الأوجه. إن المعلومة الجديدة الفعلية التي قد تكون محملة برسالة مثقلة بالتاريخ في هذا التقرير، تكمن في قوة العزم، التي تتناثر مع الحجج والشكوك في التغير المناخي الذي تسبب فيه الإنسان[18].

3 . المخاطر الصحية:

خلال العقد الماضي أخذت الأخطار الناجمة عن المخاطر المصنعة تثير اهتماما كبيرا، ودعوة الناس من خلال الحملات الصحية الإعلامية الموجهة إلى تجنب التعرض للأشعة فوق البنفسجية، وباستخدام المحاليل الواقية من أشعة الشمس لتحاشي إصابة الجلد التي قد ترتبط بأنواع معينة من أمراض السرطان، وهناك مخاطر مصنعة مرتبطة بالأغذية نتيجة استعمال المواد الكيماوية المبيدة للحشرات وللأعشاب الضارة في الإنتاج الزراعي التجاري، وفي مجال تربية الحيوانات التي بدورها تحقن بالهرمونات والمضادات الحيوية، كما أنه ورغم البحوث العلمية لمعرفة المخاطر التّي يسببها أكل لحم الأبقار المصابة بمرض جنون البقر وأثارها على البشر، فإنّ النتائج ليست قاطعة حتى الآن، رغم ذلك فان عدد من الدول بما فيها الاتحاد الأوروبي وأقطار أخرى في الشرق الأوسط وأسيا، قد حظرت استيراد الأبقار الواردة من بلدان معينة تفشى فيها هذا المرض بين الأبقار.

4 . مجتمع المخاطر العالمي:

إن ظاهرة الاحتباس الحراري وانتشار أمراض من نوع جنون البقر، والجدل القائم الآن حول الزراعة المعدلة جينيا، قد بدأت تطرح كلها مجموعة خيارات وتحديات جديدة أمام الناس. وبدأ الأفراد والجماعات والمؤسسات المتعددة الجنسيات تتخذ سلسلة من المبادرات والحملات الفردية والجماعية لمواجهة هذه المخاطر المحتملة، كما ساهمت المعلومات المتناقضة في زيادة القلق بشأن ما ينبغي على الإنسان الحديث أن يمارسه أو يتغذى به في حياته المعاصرة.

ويعتقد "بيك" أنّ هذه الأخطار جميعها ساهمت في إقامة "مجتمع المخاطرة العالمي"؛ إذ أنّ التغير التقني المتسارع، يجلب معه أنواعا جديدة من المخاطر التّي ينبغي على الإنسان مواجهتها أو التكيّف معها، ومجتمع المخاطر -في رأيه-

لا يقتصر على الجانب البيئي والصحّي فحسب؛ بل يتعداه إلى تلك السلسلة من التغيرات المترابطة المتداخلة في حياتنا الاجتماعية المعاصرة.

ومن جملة هذه التغيرات، التقلب في أنماط العمالة والاستخدام، تزايد الإحساس بانعدام الأمن الوظيفي، وانحصار أثر العادات والتقاليد على الهوية الشخصية، وتآكل أنماط العائلة التقليدية...إلخ، فالقرارات مهما كان نوعها واتجاهها، أصبحت تنطوي على واحد أو أكثر من عناصر المخاطرة بالنسبة للأفراد، فمثلا الإقدام على الزواج أصبح خطوة تشوبها المخاطر نسبيا قياسا مع الزواج في الماضي الذّي كان مؤسسة مستقرة ودائمة. هذا وتكشف المخاطر –ولو قليلا- خيارات وقرارات أخرى تتصل بالمؤهلات التربوية والتعليمية، وبالمسارات الوظيفية المهنية؛ إذ من الصعب التكهن بطبيعة المهارات والخبرات العملية في مجالات الاقتصاد المقبلة المتغيرة على الدوام. ويرى "بيك" أيضا أنّ جانبا مهمّا من مجتمع المخاطرة يتمثل في أن الأخطار تنتشر وتبرز بصرف النظر عن الاعتبارات المكانية والزمانية والاجتماعية.

إنّ مخاطر اليوم تؤثّر في جميع البلدان والطبقات الاجتماعية، ولها آثار شخصية وعالمية في الوقت نفسه؛ فالكثير من الأخطار المصنّفة ولاسيما في ميادين الصحة والبيئة تتجاوز حدود البلدان وتتعدى النطاق القومي. ويقدّم الانفجار الذي وقع في منشآت الطاقة النووية في تشيرنوبيل في أوكرانيا عام 1986 مثالا صارخا على ذلك، فكل دول الجوار تعرضوا لمستويات خطرة من الإشعاع... وانتشرت درجات عالية من الإشعاع في أوروبا بعد زمن طويل من وقوع الانفجار.

5 . العولمة واللامساواة::

العولمة تنتهج طريقا لا توازن فيه ولا إنصاف، فآثارها تتفاوت في وقعها على الشعوب والمجتمعات، كما أن نتائجها لا تكون حميدة على جميع التجمعات البشرية التي تصيبها، بالإضافة إلى المشكلات الايكولوجية البيئة المتصاعدة،

فان التفاوت واللامساواة المتزايدين بين مجتمعات المعمورة تمثلان واحد من أخطر التحديات التي تواجه العالم.

رابعا. أثر العولمة الاقتصادية على المجتمعات:

من أهم أسباب وبواعث العولمة يذكر الرواشدة (2008) ما يأتي:

التشويق الى مزيد من الحرية أي المزيد من الديمقراطية ورفع قيود القهر والاستغلال.

تحقيق الرفاهية الإنسانية.

تعظيم الأخلاق والمبادئ الحميدة، السلام، الديمقراطية، فتح الأسواق... تحقيق وتفعيل الجمال والمتعة والخير... لحياة أفضل. تحقيق العقلانية الرشيدة في استخدام الموارد بالشكل الذي يحافظ على توازنات البيئة الطبيعية ويحميها من التلوث. تحقيق المزيد من الديمقراطية: حقوق الإنسان، حقوق الطفل، المرأة... تحقيق المزيد من التعاون الخلاق: تنمية المواهب،الاحترام...

وجاء في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1999، أنّ متوسط الدخل لدى خُمس سكان العالم الذين يعيشون في البلدان الأكثر ثراءً يزيد 74 ضعفا عن معدل الدخل لخمس السكان الذين يعيشون في البلدان الفقيرة. كما أكّد المتدخلون في مؤتمر الدول الخمسة عشر افريقية وأسيوية من الدول النامية، والذّي انعقد بالقاهرة يوم 2000/06/19، أنّ الاقتصاد العالمي الجديد هو لصالح فئة قليلة تزيدها غنى فوق غناها، على حساب الدول الكثيرة الفقيرة، وهو يدفع الدول النامية إلى مقبرة الفقر. ومن بين المخاطر التّي تم حصرها في هذا المؤتمر نذكر:[19]

إنهاء دور القطاع العام وأبعاد الدولة عن إدارة الاقتصاد الوطني .

عولمة الوحدات الاقتصادية وإلحاقها بالسوق الدولية لإدارتها مركزيا من الخارج.

العمل على اختراق السوق العربية من قبل السوق الأجنبي.
إدارة الاقتصاديات الوطنية وفق اعتبارات السوق العالمية بعيدا عن متطلبات التنمية الوطنية.
العمل على إعادة هيكلة المنطقة العربية في ضوء التكتلات الدولية.
ويمكن أن يضاف إلى ذلك:[20]
الإغواء الاقتصادي ويعني إغواء الدول المتواضعة تقنيا وعلميا واقتصاديا بمشاركة العمالقة في مشاريع عابرة للقارات. السيطرة الاقتصادية ذات المظاهر المتعددة منها شراء موارد الدول المستضعفة ومواردها الخام بأقل الأسعار، وإعادة تصنيعها وبيعها لها بأغلى الأسعار مثل البترول. تركيز المالية في يد قلة من الناس أو قلة من الدول. سيطرة الشركات العملاقة عمليا على الاقتصاد العالمي. تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الناس بل بين المواطنين في الدولة الواحدة. واختزال طاقات شعوب العالم إلى طاقة دفع لماكنة الحياة البراجماتية الاستهلاكية للقوة الرأسمالية.
استئثار قلة من سكان الدولة الواحدة بالقسم الأكبر من الدخل الوطني والثروة المحلية، في الوقت الذي يعيش فيه أغلبية الناس حياة الشّقاء. النمو المطرد للبطالة. فرض السياسات الاقتصادية والزراعية على دول العالم وخاصة النامية. إضعاف قوة موارد الثروة المالية العربية المتمثلة في النفط... ارتفاع أسعار المواد الغذائية في بعض الدول منها العربية والنامية. عملية الإغراق التي ترتبط بالسعر خاصة مع فتح الأسواق أمام التجارة العالمية.

خامسا. الخاتمة:

نستنتج من خلال ما سبق أنّ المجتمعات الحديثة هي مجتمعات مخاطرة بالدرجة الأولى، نتيجة تضافر مجموعة من العوامل التّي أنتجت الخطر منها: التطور التقني الهائل، الحداثة وما بعدها، العولمة، انتشار الفردانية

والعلمانية والذاتية... وهو ما رسم الملامح الجديدة للعالم؛ حيث أصبحت السيادة لمفاهيم جديدة،مثل: مجتمع المخاطر، مجتمع المخاطر العالمي، مجتمع اللاأمن، الكارثة...وما إلى ذلك. فهي ناتجة عن المواد المصنعة السّامة التي تسببت في مخاطر إيكولوجية، بيئية وصحية تواجه عالمنا المعاصر بصور مختلفة، ويساور الأوساط العلمية قلق متزايدٌ من الاحتباس الحراري وآثاره على الغلاف الجوي للأرض، ويجري الحديث عن التغيرات في أنماط المناخ باعتبارها أسبابا محتملة للفيضانات التي غمرت مناطق واسعة...

وهذا ما يفصح عنه تصنيف فئة مجتمع المخاطرة، والخاصة بمدى القدرة على التحكم في التهديدات والأخطار الناجمة عن الصناعة والقدرة على تعويضها، ويتضح هذا في أنّ ديناميكية مجتمع المخاطرة تستند بدرجة أقل على الافتراض الذّي يجعلنا نضطر اليوم، وفي المستقبل، للعيش في عالم مخاطر. لم تكن موجودة به مطلقا... ويندرج هذا كون العالم لم يعد قادرا على التحكم في الأخطار التي تنتج عن الحداثة.

ومن هنا طرحت فلسفة الطريق الثالث والتي تسعى إلى تحقيق التواؤم بين بعض القيم التقدّمية العرقية، التي لازمت الإنسان وأرقته زمنا طويلا –من ناحية– والتحديات الجديدة لعصر المعلومات وتراكم القوة والثروة واللّامساواة...الخ من ناحية أخرى. وتنهض هذه الفلسفة على ثلاثة دعائم أساسية كما سبقت الإشارة إليه سابقا؛ فالطريق الثالث ينظر إلى العالم بوصفه تجديدا للديمقراطية الاجتماعية وليس اختراعا جديدا.

سادسا: الهوامش:

[1]- بوم مايكل ماندل، الأفكار التي غيرت العالم السلام والديمقراطية وفتح أسواق جديدة في القرن الحادي والعشرين، تر: علا أحمد إصلاح، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط1، 2009، ص15.

[2]- السيد مصطفى أحمد أبو الخير، تحالفات العولمة العسكرية والقانون الدولي، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2005، ص 152.

[3]- تشومسكي نعوم، من يمتلك العالم؟، تر: أسعد الحسن، دار نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2014، ص187.

[4]- التميمي رعد سامي عبد الرزاق، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي الفرص والتحديات، دار دجلة، عمان، 2013، ص 182-183.

[5]- بيك أولريش، مجتمع المخاطر العالمي بحثا عن الأمان المفقود، تر: علا عادل وآخرون، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013.

[6]- آل شبير، الخاقاني محمد محمد طاهر، علم الاجتماع بين المتغير والثابت، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1987، ص17.

[7]- عودة محمود، أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر القاهرة، 1995، ص 18.

[8]- الغزوي فهمي سليم، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2006، ص18.

[9]- زعبي محمد أحمد، علم الاجتماع والبلدان النامية مساهمة نقدية في تحديد موضوع ومهام علم الاجتماع العام وعلم اجتماع البلدان النامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1991، ص8.

[10]- المرجع نفسه، ص8.

[11]- غيدنز، أنتوني، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، تر: أحمد زايد وآخرون، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، مصر، ط1، 2006، ص 26-27.

[12]- بيك أولريش، مجتمع المخاطر العالمي بحثا عن الأمان المفقود، تر: علا عادل وآخرون، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013، ص29.

[13]- المرجع نفسه، ص13.

[14]- المرجع نفسه، ص30.

[15]-15- بارة، عبد الغني، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب بالنقدي المعاصر (مقاربة حوارية الأصول المعرفية)، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 2005، ص15.

[16]- غيدنز أنتوني، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية. تر: أحمد زايد محمد محي الدين، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010، ص 7-8.

[17]- كون توماس، بنية الثورات العلمية، تر: شوقي جلال، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد: 162، ديسمبر1992، ص 7.

[18]- انتوني غيدنز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ص 140-146.

[19]- عكة محمد إبراهيم أحمد، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، ط1،2015، ص 81-82.

[20]- الرواشدة علاء زهير، العولمة والمجتمع، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 82-83.